العلة المستقلة اولا والاول ينتفي الحاجة اليها والثاني ينتفي الغناء عنها واجيب
عن اصل الشبهة بان الطبيعة من حيث هي غنية عنها فقوله فلا تعرض لها الحاجة
بالقياس اليها فلم تنفع بها قلنا الحاجة لم تعرض لها بالقياس اليها بل الحاجة انما عرضت
لفردها الذي هو احد المتماثلين والطبيعة غنية عن كل واحد منهما بعينها ومحتاجة
الى علة ما لكن كل واحد من المتماثلين لما احتاج الى علة معينة واقتضته تلك العلة
لزمة الطبيعة لاشتماله وكذلك المتماثل عليها والمركب قد يتعدد آثاره اي يجوز ان يكون
المركب علة مستقلة لمعلولات متعددة كالآثار الصادرة عن كل من العناصر الاربعة
وكذا البسيط قد يتعدد اثاره ان تعددت الآلات او القوابل كالعقل الاول
الذي هو مبدا العقل ونفس وفلك واما البسيط الواحد الحقيقي الذي لا تعدد
فيه بوجه من الوجوه من غير آلة وقابل فمنع جمهور الحكماء تعدد اثاره وتمسكوا بانه
لو صدر عن الواحد الحقيقي آثار لكان مصدرية هذا غير مصدرية ذاك فهذان
المفهومان ان دخلا او احدهما في ذاته لزم التركيب وان كان خارجين معا او احدهما
فقط والآخر خارجا يلزم ان يكونا معلولين ان كانا خارجين او الذي يكون خارجا
هو معلول فيتعدد الكلام فيه ويلزم التسلسل واجيب بان المصدرية من الاعتبارات
العقلية التي لا وجود لها في الخارج لان المصدرية امر اضافي والامر الاضافي اعتباري
يستغني عن العلة فلا يلزم التسلسل على تقدير خروجهما او خروج احدهما وعورض بان الجسمية
تقتضي التحيز وقبول الاعراض الوجودية عندكم مع بساطتها ورد الجواب بان المصدرية

علة مركبة
وبسيطة

وههنا بحث اما اولا فلانه لو تم ما ذكره لزم ان لا يصدر عن الواحد الحقيقي شيء اذ لو صدر عنه شيء لكانت مصدريته لذلك الشيء امرا مغايرا له لكونه نسبة بينه وبين غيره وهو اما داخل فيه فيلزم تركيبه او خارج عنه معلول له فالكلام في [illegible] وينتقل الكلام الى مصدريتها

بطلق

يطلق على معنيين احدهما امر اضافي يعرض لذات العلة بالقياس الى معلولها من حيث
انهما يكونان معا باعتبار العلية والمعلولية والكلام ليس فيه والثاني كون العلة
بحيث يجب عنها صدور المعلول وهو بهذا المعنى متقدم بالذات على المعلول لان
كون العلة بحيث يجب عنها المعلول متقدم بالذات على المعلول وبهذا المعنى غير الاضافة
العارضة للعلة بالقياس الى المعلول المتاخرة عن ذاتيهما وكلامنا فيه وهو امر واحد
ان كان المعلول واحدا او ذلك الامر قد يكون هو ذات العلة بعينها ان كانت العلة
علة لذاتها وقد يكون حالة تعرض لها ان كانت علة لا لذاتها بل بحسب حالة اخرى وان كان
المعلول فوق واحد فلا بد ان يكون ذلك الامر مختلفا وحينئذ يلزم التسلسل والامور الحقيقية
او التركيب وكلاهما محال لانا قيل المصدرية ان لم تكن صفة حقيقية لم يتم البرهان لما
ذكر وان كان صفة حقيقية كان للفاعل جهة اخرى غير الماهية فلا يكون الفاعل واحدا
من جميع الوجوه والكلام فيه وايضا لو صح هذا الدليل لزم ان لا يصدر من الواحد شيء
اصلا وتقريره من وجهين الاول لو صدر عنه شيء فكونه مصدرا له امر مغاير له لكونه نسبة
فهو اما داخل او خارج وهو محال الثاني لو صدر عنه شيء لزم ان يصدر عنه اثنان لانه لو
صدر عنه شيء فكونه مصدرا امر مغاير له وهو لا يجوز ان يكون جزءا له لما مر فيكون
خارجا عنه معلولا له فقد صدر عنه اثنان والجواب ان المصدرية بالمعنى الذي ذكرنا
صفة حقيقية وقوله لو كان للمصدرية صفة حقيقية كان للفاعل جهة اخرى غير الماهية
فلا يكون الفاعل واحدا من جميع الوجوه قلنا لو كان المعلول واحدا يكون ذلك

Copyright © King Saud University